

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر وأثره على البطالة في العراق للمدة (2004-
2017) دراسة تحليلية قياسية باستخدام التكامل المشترك المتزامن

م. مهند خميس عبد

جامعة الفلوجة

كلية الادارة والاقتصاد

م. خالد روكان عواد

م.د بلال محمد اسعد

جامعة الفلوجة

جامعة الانبار

كلية الادارة والاقتصاد

كلية الادارة والاقتصاد

khalidalhaje@gmail.com

المستخلص

يهدف هذه البحث الى بيان أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة الى العراق على التغيرات الحاصلة بالبطالة وخاصة بعد 2004 في ظل بروز افكار العولمة في مختلف جوانبها وتقارب المسافات بين الدول بفعل التطور المعرفي و العلمي في وسائل الاتصالات وبفعل سياسات التحرر الاقتصادي والتجارة الدولية , وقد توصل هذا البحث الى وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين تدفقات الاستثمار الاجنبي والبطالة , وأن التغيرات في معدلات البطالة تفسر التغير الذي يحصل لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر .

Abstract

This study aims at showing the impact of foreign investment flows to Iraq on the changes in unemployment, especially after 2004 in Iraq, in light of the emergence of the ideas of globalization in various aspects and the proximity of countries by the development of knowledge and science in the means of communication and the policies of economic liberalization and international trade, Developing countries, including Iraq, to attract foreign investment in general and foreign direct investment in particular through the free movement of capital and granting generous incentives to foreign investors .

المقدمة

لقد حظي مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر باهتمام معظم الدول سواء كانت المتقدمة منها او النامية , ويعد الاستثمار الاجنبي المباشر أحد اهم مصادر التمويل , اذ يلعب دوراً كبيراً باعتباره احد مكونات النمو الاقتصادي , كما يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في زيادة القدرات الانتاجية للاقتصاد الوطني , ويعمل على زيادة معدلات التشغيل , ويؤدي الى خلق فرص عمل جديدة , اضافة الى ادخال التقنيات المتقدمة في البلدان الداعمة لهذا النوع من الاستثمار .

والعراق اليوم بحاجة الى اعادة بناء البنى التحتية واعمار ما دمرته الحروب وانعاش القطاعات الانتاجية كالزراعة والصناعة وتقدم الكثير من المشاريع الصناعية التي من خلالها يمكن تشغيل اكبر عدد ممكن من الايدي العاملة التي من شأنها تساعد على التقليل من مشكلة البطالة في العراق التي اصبحت مشكلة تكاد تكون مزمنة في الاقتصاد العراقي حيث تثير احصاءات صندوق النقد الدولي إلى إن نسبة البطالة في العراق تزيد عن 40% عام 2018 هذه النسبة تدل على انذار بوجود ازمة كبيرة اذا لم تتأخذ الحكومة الاجراءات المناسبة للحد من تفاقم هذه المشكلة .

اولاً: أهمية البحث

تأتي اهمية البحث من كونه يتناول البطالة والتي تعد من المشاكل المستعصية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي , فضلاً عن الدور الذي يلعبه الاستثمار الاجنبي المباشر في التخفيف من هذه المشكلة .

ثانياً: مشكلة البحث

تتعلق مشكلة البحث من الاجابة على التساؤلات الآتية , هل تساهم الاستثمارات الاجنبية المباشرة في التقليل من معدلات البطالة في العراق , وهل هناك علاقة توازنه بينهما على المدى الطويل .

ثالثاً : هدف البحث

تهدف الدراسة الى تحديد أثر تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البطالة , ومدى اسهامها في سياسة التشغيل عبر تحليل العلاقة بينهما .

رابعاً: فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان العلاقة طويلة المدى توازنه بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (FID) ومتغير البطالة (CH).

خامساً: هيكلية البحث

اعتمد البحث على الأسلوب الوصفي والأسلوب الكمي التحليلي للبيانات, وقد قسم البحث الى ثلاثة مباحث , تضمن المبحث الاول الاطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر والبطالة , فيما تناول المبحث الثاني العلاقة

بين الاستثمار الاجنبي المباشر والبطالة ، اما المبحث الثالث فقد انصب على قياس وتقدير العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة ، واختتم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات .

سادساً: الدراسات السابقة

لا شك هنالك العديد من الدراسات والبحوث النظرية والتطبيقية التي تناولت موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر واثره في البطالة ، واختلفت نتائج هذه الدراسات فيما بينها تبعاً لطبيعة وظروف بلد الدراسة ، لذلك نستعرض اهم الدراسات والبحوث التي اطلع عليها الباحثين والتي تناولت دراسة الاستثمار الاجنبي المباشر بغية توضيح مدى الاختلاف والتشابه بين هذا البحث وما سبقه من دراسات وبحوث في هذا الجانب :

❖ **دراسة (بعداش, 2008)** تمحورت هذه الرسالة حول اثار الاستثمار الأجنبي المباشر على البلدان

المضيقة ، توصلت هذه الرسالة الى ضعف مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر من الحد من البطالة في الجزائر ، بالمقارنة بين عرض مناصي العمل من المؤسسات المحلية .

❖ **دراسة(عبد الحميد ، عبير ، 2011)** تمحورت هذه الرسالة عن مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر

في تخفيف معدلات البطالة ، وابرار العلاقة الاحصائية بينهما باستخدام معامل الارتباط لبيرسون ، وتوصلت هذه الدراسة الى وجود علاقة ارتباطية عكسية قوية بين الاستثمار الاجنبي المباشر كنسبة ممن الناتج المحلي الاجمالي والبطالة تتعدى 70% .

❖ **دراسة (Inekwe , 2013)** قامت بدراسة أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع الخدمات

و الصناعات التحويلية على التشغيل والنمو بالاقتصاد النيجيري ، وتوصلت هذه الدراسة وجود علاقة طردية بين الاستثمار الاجنبي والتشغيل في قطاع الصناعات التحويلة وعلاقة عكسية بالتشغيل في قطاع الخدمات.

❖ **دراسة (Jayaraman and Singh, 2007)** تهدف هذه الدراسة الى اثر الاستثمار الأجنبي

المباشر على التشغيل في الاجل القصير و الطويل في دولة فيجي خلال المدة (1973-2003) ، توصلت هذه الرسالة الى وجود علاقة احادية الاتجاه من الاستثمار الأجنبي المباشر الى التشغيل في الأجل الطويل.

المبحث الاول

الإطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر والبطالة

1- مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر Foreign direct investment

تعددت مفاهيم للاستثمار الاجنبي المباشر(FDI) ، فكما هو معروف ان الاستثمار الاجنبي المباشر هو جزء من الاستثمار الدولي ، وقد عرف الاستثمار الاجنبي المباشر على انه تدفق رؤوس الأموال أياً كان شكلها بين دولتين بغرض إقامة شركات جديدة أو المساهمة في رؤوس اموال شركات قائمة أو تطويرها لإنتاج سلع أو خدمات ، وتحقيق عائد يفوق ما يتوقعه المستثمر في دولته الأم (UNCTAD,2000:10) ، في حين عرف مؤتمر

الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاستثمار الاجنبي المباشر على انه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى بين الشركة الأم والشركة في الدولة المستقبلة للاستثمار , الذي يعكس قدرة الشركة الأم على التحكم الإداري في الشركة التابعة ويكون للشركة الام حصة من رأس المال لا تقل عن 10% (جانفي و بانقا , 2006: 3) , وتأسيساً على ماسبق يمكن القول ان الاستثمار الاجنبي المباشر يعني نوع من انواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر .

1-1: اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تجدد الإشارة في البداية أن أشكال الاستثمار الأجنبي هي من وجهة نظر الشركات الأجنبية بمثابة طرق لغزو الأسواق العالمية , والاستثمارات الأجنبية يمكن تقسيمها إلى نوعين رئيسيين يمكن تمثيلهما بالاتي : (ابو قحف, 2003: 25)

أولاً : الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة :

الاستثمارات غير المباشرة هي التي لا يكون فيها المستثمر الأجنبي مالكا لجزء أو كل المشروع الاستثماري ، كما أنه لا يتحكم في إدارته أو تنظيمه ومن الأمثلة عليه (التصدير ، أو عقود الإدارة ، أو التوكيلات ... إلخ) ، هذه الاستثمارات تستخدمها الشركات الأجنبية كوسيلة للتعرف على قياس مدى ربحية السوق المرتقب واستقراره وبالتالي فهي تقوم بالاستثمار غير مباشر كبدائية قبل أن تقرر الدخول في مشروعات استثمارية مباشرة أو الاكتفاء فقط بالاستثمار غير المباشر أو ترك السوق نهائيا .

ثانياً: الاستثمارات الأجنبية المباشرة :

الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون عن طريق التملك الجزئي أو المطلق للمشروع الاستثماري من طرف الشركة الأجنبية ,والاستثمار الأجنبي يأخذ الأشكال التالية(V.terpstra,1981:306):

1- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الملكية : ويأخذ نوعين يمثلان بالاتي

أ- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي : يقع هذا نتيجة قيام مستثمر أجنبي أو عدة مستثمرين أجنبيا بإحدى العمليتين التاليتين :

- إقامة استثمار جديد كتأسيس شركة جديدة أو فرع جديد لشركة اجنبية في البلد المضيف دون اشتراك الطرف المحلي بأية نسبة كانت .

- شراء مشروع أو شركة محلية قائمة , بحيث تعود ملكيتها بالكامل على مستثمر واحد أجنبي أو عدة مستثمرين أجنبيا .

ب- الاستثمار المشترك : يدعى ايضاً بالاستثمار الثنائي وهو الاستثمار المنجز في البلد المضيف له والذي تتوزع ملكيته بين طرف أو عدة اطراف اجنبية من جهة , وطرف أو عدة اطراف محلية من جهة ثانية .

2- الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث طبيعية النشاط الاقتصادي : نقصد به طبيعة النشاط الاقتصادي سواء كان الصناعي او الخدمي او الفلاحي الذي ينتمي اليه الاستثمار الأجنبي المباشر.

2-1 : مفهوم البطالة Unemployment

تعد البطالة من أبرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والانسانية التي واجهت مختلف الاقتصاديات في العالم ، وكما هو معروف ان البطالة هي عدم توفر العمل لشخص يرغب بالعمل في مهنة تتفق مع استعداداته وقدراته ، وتعرف البطالة على انها تعطل جانباً من قوة العمل المنتج اقتصادياً تعطلاً اضطرارياً ، رغم القدرة والرغبة في العمل والإنتاج (الشمري ، 2009: 289) ، كما يشير مفهوم البطالة الى أن الفرد يكون في سن العمل ، وقادراً عليه جسمياً وعقلياً ، وراعياً في أدائه ، ويبحث عنه ولا يجده ، مما يترتب عليه تعطله رغم احتياجه إلى الأجر الذي يتقاضاه إذا ما توفرت له فرصة عمل (الزغبي ، 2000: 149) ، في حين يرى آخرون ان البطالة تشير الى ذلك الشخص الذي لا يوجد مصدر للرزق ، بما يعني استبعاد من لهم مصدر رزق ناجم عن ميراث أو إنتاج عمل سابق بالداخل أو الخارج ، حتى لو كانوا مؤهلين وقادرين على العمل وراغبين فيه ، ولا يجدون عمل عند مستوى الاجور السائدة (رشوان ، 2015: 22) ، وعلى ضوء ما سبق يمكن ان نستنتج أن الوصول الى مفهوم متفق على البطالة ، أمر صعب وبعيد ، حيث يتوقف التعريف على الظروف القائمة من حيث الزمان والمكان ، لذلك يرى الباحثون ان البطالة يمكن ان تعرف على انها عدم قدرة الدول على توفير وظيفة او فرص عمل أو منصب عمل لمواطنيها والتي من خلالها يمكن سد احتياجاتهم المتعددة وتكفل لهم العيش الكريم والحياة الكريمة بعيداً عن اي شكل من اشكال الفقر والحاجة .

1-2-1: انواع البطالة

يتضح من مفهوم البطالة ان المفاهيم مهما اختلفت الا انها اتفقت بالجوهر ، وهذا الخلاف بحد ذاته هو ظاهرة صحية ، وقد اتى في تباين الآراء حول انواع البطالة وحدد كل مفكر وباحث انواع لها من زوايا مختلفة الا ان اهم انواع البطالة التي تكاد ان تكون متفق عليها يمكن تمثيلها بالاتي : (القرشي ، 2007، 187)

1- البطالة الهيكلية : تظهر نتيجة حدوث تغيرات في الحالة الاقتصادية، مما يؤدي إلى ظهور عدم توافق بين مهارات العمال والمهارات المطلوبة في مجال الأعمال والفرص الوظيفية المتاحة ، أي التي تنجم عن بيئة الطلب الاجمالي بسبب التغير في أوجه النشاطات الاقتصادية المختلفة حيث يؤدي النمو في النشاطات الاقتصادية وانكماشها .

2- البطالة الاحتكاكية : هي التي تنتج عن ترك الموظفين لوظائفهم القديمة للانتقال أو البحث عن وظائف جديدة ، ويتخلى أغلب الموظفين في هذا النوع من البطالة عن وظائفهم بشكل ذاتي بسبب رغبتهم في ترك العمل ، أو بسبب رغبتهم في الحصول على راتب أعلى في وظيفة جديدة .

3- البطالة المقنعة : عادة ما يرتبط هذا النوع من البطالة بالبطالة الدورية أثناء فترة الركود الاقتصادي ، ويظهر هذا النوع بسبب وجود أفراد قادرين على العمل ، ولكنهم لا يعملون بمهاراتهم كلها ، ولا يستفيدون

من كامل طاقتهم لنجاح عملهم ، وقد ينشأ هذا النوع في الحالات التي يكون فيها عدد العمال يفوق الحاجة الفعلية للعمل .

4- البطالة الدورية الموسمية: هي البطالة المرتبطة بمعدل البطالة الطبيعية ، وتظهر نتيجة للتغيرات في موسم التوظيف ، وينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة ركود قطاع العمال وعدم كفاية الطلب الكلي على العمل كما قد تنشأ نتيجة لتذبذب الدورات الاقتصادية .

5- البطالة الاختيارية : المقود بها وجود أفراد لا يرغبون العمل عند الأجر السائد في السوق ، وذلك لمرونة الأجر والأسعار التي تسود السوق ، اي لا توجد بطالة إجبارية لأن الأجر والأسعار تتحرك بحرية لتعيد الوضع إلى حالة التوازن .

6- بطالة الفقر: والتي تنتج عن نقص في التنمية (نقص في تنمية رأس المال بشقيه البشري والمادي أو نقص الطاقة الانتاجية بصفة عامة) ، أن افرادها لا يجدون فرص عمل في محيطها للعمل الثابت والمستقر بعكس البطالة في الأصناف السابقة ، وتؤدي إلى الهجرة الخارجية للأيدي العاملة .

المبحث الثاني

واقع الاستثمار الاجنبي المباشر والبطالة في العراق للمدة (2004-2017)

1-2: واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق بعد 2004

أصبح الاحتلال يمثل شخصية المستثمر خصوصاً بعد اصدار الحاكم المدني لسلطة الائتلاف المؤقتة (بول بريمر) القانون رقم (39) لسنة 2004 الذي فتح الباب على مصراعيه وجعل العراق مستباحاً للمستثمرين الاجانب بما يحقق مصالحهم دون ان يضع ضوابط تعد بالنفع للبلد(ابو بكر, 2009).

وفي عام 2006 صدر قانون الاستثمار العراقي رقم (13) والذي شرع لغرض دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطويرها وجلب الخبرات التقنية والعلمية لتنمية الموارد البشرية وايجاد فرص عمل للعراقيين لتشجيع الاستثمارات، ودعم عملية تأسيس مشاريع جديدة في العراق وتوسيعها وتطويرها على مختلف الاصعدة الاقتصادية ومنح الامتيازات والاعفاءات لهذه المشاريع ، ولكن لازال الاستثمار الاجنبي المباشر ضعيفاً وغير مستقر في العراق حتى بعد صدور القانون المذكور، وهذا نتيجة لأسباب كثيرة منها فقدان الاستقرار الامني والسياسي، والفساد الاداري والمالي، وعدم صلاحية البنى التحتية حيث ان التحديات الامنية تقف عقبة امام الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق (كريم , 2012) ، والجدول (1) يلاحظ منة ان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق لعام 2004 اخذت بالظهور بمقدار (90) مليون دولار وذلك بعد الاستقرار النسبي للأوضاع الامنية، والانفتاح الاقتصادي على العالم وأنهاء العقوبات الاقتصادية ، ثم اخذ الاستثمار الأجنبي المباشر بالارتفاع ليصل الى (515) مليون دولار في عام 2005، اما في عام 2006 فقد انخفض الاستثمار الى نحو (383,0) مليون دولار بسبب تدهور الوضع الأمني، وبعد ذلك ارتفع في عام 2007 ليصل الى نحو (971,8)

مليون دولار بسبب تحسن الوضع الأمني وتشريع قانون الاستثمار العراقي (رقم 13 لسنة 2006) والبدء بالعمل به ، في عام 2009 انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق ليصل الى (1.598) عام 2008 والسبب في ذلك هو الازمة العالمية التي اصابا جميع اقتصادات دول العالم ، ثم اخذت الاستثمارات في العراق بالتزايد حيث وصل الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق اقصى معدلاته في عام 2014 حيث بلغ نحو (10.176) مليون دولار، ويرجع سبب هذه الزيادة في تدفقات الاستثمارات الى الاستقرار الأمني النسبي في تلك الفترة ، ليعود وينخفض مرة اخرى ليصل في عام 2017 الى نحو (5.032) مليون دولار ويعود ذلك التراجع الى تردي الأوضاع الأمنية التي اعاقت الكثير من الاستثمارات الأجنبية في العراق ، لذلك فان تحسن الوضع الأمني هو دليل على تزايد تدفقات الاستثمار كون المستثمر يبحث دائماً عن البيئة الآمنة .

جدول (1)

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق للمدة (2004-2017)

السنة	تدفقات الاستثمار الأجنبي (مليون دولار)	معدل التغير السنوي %
2004	90	
2005	515	472.5
2006	383	-25.67
2007	972	153.73
2008	1.856	90.95
2009	1.598	-13.87
2010	1.396	-12.64
2011	1.882	34.81
2012	3.400	80.65
2013	3.120	50.90
2014	10.176	-10.00
2015	7.574	-25.56
2016	6.256	-17.40
2017	5.032	-19.56

المصدر: UNCTAD, World Investment Report, 2004-2018

2-2: واقع البطالة في العراق بعد 2004

العمل هو العنصر الأساسي لخلق المنافع الاقتصادية والاجتماعية التي تساهم في رقي مستوى المعيشة للفرد والمجتمع وهي الوسيلة لتحقيق التنمية وهدفها، واهم مصدر لهذه القوة هي السكان حيث تتناسب نسبة السكان النشيطون تناسباً طردياً مع معدل نمو السكان فكلما زاد معدل نمو السكان كلما ارتفعت نسبة السكان ولهذا يعد العراق من المجتمعات التي ترتفع فيه نسبة السكان النشيطون اقتصادياً وذلك لارتفاع معدلات النمو السكاني السنوي الذي تجاوز 3% (وزارة التخطيط، 2008) ، إن البطالة التي انتشرت في جسد الاقتصاد العراقي أخذت

في الواقع أنواع إلا أن معظمها كانت (بطالة هيكلية) وهي من أشد الأنواع الأخرى ، أن هذا النوع ينتج أساسا بسبب عدم توفر عمل للأشخاص القادرين على العمل والراغبين فيه بسبب فشل السياسات التشغيلية وعدم انتظام أسواق العمل وضعف القدرة الاستيعابية للنشاط الاقتصادي وهذه الأسباب شكلت بمجملها واقع البطالة في الاقتصاد العراقي ، وهذه البطالة كانت ناتجة في أغلب الأحوال عن فيض في الأيدي العاملة غير الفنية ومما تجدر الإشارة اليه بان البطالة الهيكلية ، لا يمكن استئصالها بشكل كامل من سوق العمل ، اي انه لابد من وجود حد أدنى للبطالة لان تخفيض معدل البطالة الإجمالي إلى الصفر أمر مستحيل في أي مجتمع من المجتمعات ، وقد يكون غير مرغوب فيه لأنه يعني عمليا تقييد حرية العمال في الانتقال من عمل الى آخر أو أن يقبلوا بأول فرصة عمل تتاح لهم بدلا من السعي للحصول على أفضل الفرص و التي يمكن تعريفها بأنها الفرص التي تحقق أعلى إنتاجية و أفضل اجراً (العيسى و قطف, 2006: 250) ، وعند قراءتنا للجدول (2) يلاحظ ان نسبة البطالة مرتفعة ذا بلغت حوالي (28.1%) عام 2004 وهذه النسبة عالية مقارنة مع معدلات البطالة الطبيعية التي تتراوح بين (4% و 6%) ويرجع سبب البطالة في العراق إلى شيوع الأعمال الإرهابية و التخريبية التي عطلت الكثير من الأعمال والعاملين، وأدت في نفس الوقت إلى اضطراب المناخ الاستثماري في العراق حيث لم يعد مشجعا للمستثمر المحلي والأجنبي على حد سواء بفعل غياب متطلبات الأمن والاستقرار، إضافة إلى ذلك لم تكن العملية الاستثمارية موجهة بشكل صحيح ومايؤيد ذلك الاستخدام غير الصحيح للتخصيصات و المنح فهي لا تسهم بشكل حقيقي في زيادة الطاقة الإنتاجية ، وبالتالي لا توجد مشاريع كافية لجذب العاطلين عن العمل ، كما أن التفكك الذي أصاب الدولة العراقية بعد عام 2003 وما خلفه الاحتلال من تدهم للبنى التحتية والتخبط بالقرارات الاقتصادية وعدو وجود رؤية واضحة ، الا أن هذه النسبة اخذت الانخفاض بعد عام 2005 لتصل الى (17.9%) عام 2006 وربما يعود السبب في ذلك الى التحسن في اداء الدولة العراقية والى الاستقرار النسبي والعمل على اتخاذ القرارات الاقتصادية التي تصب في صالح الدولة ، اضافة الى رفع مستوى التشغيل وتهيئة فرص عمل ، الى جانب دخول الكثير من الشركات الأجنبية الى العراق ، اخذت هذه النسبة في الانخفاض الى أن وصلت الى (9.52 %) عام 2014 الا أن هذه النسبة اخذت بالارتفاع بعد عام 2014 لتصل 20.3% عام 2016 بسبب الاحداث الارهابية التي اصابت العراق والتي ادت الى عدم الاستقرار الامني ، والنزوح الذي كان سبباً في فقدان الكثير من الافراد عملهم . وفقدان الكثير من المشاريع الاقتصادي التي كان مخطط لها من قبل الدولة في المناطق التي تأثرت بالأعمال العسكرية مما جعل نسبة البطالة خلال هذه الفترة ترتفع بشكل ملحوظ .

جدول (2)
نسبة البطالة في العراق للمدة (2004-2017)

السنة	نسبة البطالة %	معدل التغير السنوي %
2004	28.1	
2005	26.80	-4.62
2006	17.90	-33.20
2007	17.50	-2.23
2008	15.7	-10.28
2009	15.34	-2.29
2010	11.1	-27.64
2011	11	-0.90
2012	11.1	0.90
2013	12	8.108
2014	9.52	-20.6
2015	16.1	69.11
2016	20.30	26.08
2017	11	-45.81

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي-الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات .

2-3: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً من أهم المصادر الدولية لتمويل الأنشطة الاقتصادية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية، والذي تقوده الشركات متعددة الجنسيات وهي تعتبر من أهم آليات دمج الاقتصاد العالمي ، الامر الذي أدى إلى حدوث تعثرات في عملية التنمية الاقتصادية والتي تعالج بدورها معظم المشاكل التي تؤثر في مسار نموها كمشكلة البطالة التي تعتبر من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والتي أخذت حيزاً كبيراً من أفكار واهتمامات الاقتصاديين ، وبرامجهم الهادفة لمعالجتها، ومن بين الاهداف التي تسعى لها الدول هو فسخ المجال أمام الاستثمار الأجنبي ، وتوفير فرص عمل تمكنها من تخفيف الضغط على المؤسسات المحلية العامة والخاصة ، بالإضافة الى رفع مستوى التشغيل ، والتقليل من معدلات البطالة ، والعراق احد هذه الدول التي سعت بعد عام 2003 الى إزالة الكثير من العراقيل امام الاستثمار الأجنبي المباشر ، واذنا نظرنا لأهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في نمو اقتصاديات الدول وتحديداً في نمو قطاعات معينة لكثير من الدول، فالاستثمار الاجنبي يعد احد دعائم النمو الاقتصادي، اذ يؤدي الى زيادة طاقة البلد الانتاجية كما انه من الوسائل الفعالة في تغيير بنية الاقتصاد الوطني لصالح تعديل اختلالاته الهيكلية، حيث كلما زاد حجم الاستثمار

الاجنبي المباشر يزداد معه معدل النمو الاقتصادي عبر زيادة القيمة المضافة والانتاجية وتشغيل القوى العاملة (عمران , 2013: 17).

المبحث الثالث

قياس وتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة في العراق للمدة (2004-2017) باستخدام التكامل المتزامن وسببويه غرانجر

3-1: توصيف النموذج المستخدم

3-1-1: اختبار استقراريه السلاسل الزمنية

أن السلسلة الزمنية تعتبر مستقرة إذا كانت الخصائص الإحصائية لها ثابتة خلال الزمن أي أن هذه الخصائص لا تتغير بالإزاحة إلى أمام أو الخلف , ولذلك هناك افتراض ضمني ولكنه يقف وراء نظرية الانحدار التي تستخدم السلاسل الزمنية في التقدير , ألا وهو أن هذه السلاسل الزمنية تتمتع بخاصية الاستقرار (Stationary) أو متكاملة من الدرجة صفر (0) (الشعراوي , 2005: 100) , وفي غياب صفة الاستقرار فإن الانحدار الذي نحصل بين متغيرات السلسلة الزمنية غالباً ما يكون ضعيف , أي بمعنى ان متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن, ومن المؤشرات الأولية التي تدل على ارتفاع معامل التحديد (R^2) , وزيادة المعنوية الإحصائية للمعاملات المقدرة (t) و(F) بدرجة كبيرة , مع وجود ارتباط ذاتي (Autocorrelation) , يرجع ذلك إلى ان البيانات الزمنية غالباً ما يوجد بها اتجاه عام يعكس ظروفأ معينة تؤثر على جميع المتغيرات فتجعلها تغير بنفس الاتجاه , بالرغم من عدم وجود علاقة حقيقية تربط بينهما , ويحدث هذا غالباً في موجات الكساد أو الركود التي تجتاح مختلف اقتصادات العالم (العبدلي , 2005: 19), ويعد شرط الاستقرار أساسياً في دراسة وتحليل السلاسل الزمنية , فاذا لم تكن السلاسل الزمنية مستقرة فإنه لا يمكن الحصول على نتائج صحيحة كقيمة (R^2) أو إحصائية (t) والتي تكون أعلى مما هي عليه , أو إحصائية (D-W) والتي ستكون أقل مما هي عليه , وتكون السلسلة الزمنية مستقرة اذا توفرت بها الخصائص التالية (محمد , 2011: 384) .

3-1-2: اختبار دكي - فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller (DF

يستخدم هذا الاختبار في نموذج السلاسل الزمنية المعقدة أو الكبيرة , في عام 1981 قام كل من ديكلي وفولر بعمل ثلاث معدلات انحدار مختلفة لاختبار وجود جذر الوحدة , تحتوي المعادلة الاولى على الحد الثابت والاتجاه العام , في حين تحتوي المعادلة الثانية على الحد الثابت فقط , أما المعادلة الثالثة فهي بدون الحد الثابت والاتجاه العام ويتم تقدير الانحدار وفق الصيغة الآتية (عبد القادر , 2007: 6)

$$\Delta Y_t = \beta_0 + \beta_1 x_t + e_t \dots \dots \dots (1)$$

وأصبح يطلق على هذه الصيغة المطورة باختبار دكي - فولر الموسع وسيستند هذا الاختبار في معرفة مدى وجود جذر الوحدة وبالتالي ستكون السلسلة الزمنية , كما يركز على نفس الفرضتين (العدم و البديلة) في تحديد السكون من عدمه .

3-1-3: اختبارات التكامل المشترك (المتزامن)

يعرف التكامل المشترك على أنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين (X_t, Y_t) أو أكثر بحيث تؤدي العنصر الاساسي الذي يجب توفره للتكامل المتزامن هو أن تكون السلاسل مستقرة من نفس الدرجة فلا يمكن أن تكون علاقة تكامل مشترك بين هاتين السلسلتين , لذلك لابد من التحقق من رتبة الاستقرار عن طريق اختبار دكي- فولر (ADF) , يتم التكامل المشترك المتزامن بين متغيرين عن طريق مرحلتين :

$$X_t = a + \beta y_t + \varepsilon_t$$

الاولى : تعتمد على تقدير علاقة الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى ε_t فإذا كانت مستقرة عند المستوى يعني وجود تكامل مشترك الثانية: على مدى استقرارية حد الخطأ العشوائي ε_t فإذا كانت مستقرة عند المستوى يعني وجود تكامل مشترك متزامن بين المتغيرين X, Y (عطية , 2004: 670) .

3-1-4 : اختبار جوهانسن - جسيوس Johansen and Juselius

أستطاع هذا الاختبار الذي طوره كل من جوهانسن في 1988 وجسيوس في 1990 من تجاوز أوجه القصور الذي اعترت اختبار انجل وكرانجر , في كونه يتناسب مع العينات الصغيرة والكبيرة فضلاً عن تناسبه مع العلاقات التي تحتوي اكثر من متغيرين , والأهم من ذلك يحدد فيما كان هناك أكثر من متجه للتكامل (التقدير , 2007: 14) , يقوم هذا الاختبار على تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) Vector Autoregressive Model باستخدام دالة الامكان الأعظم Maximum Likelihood Function وذلك من خلال اختبار رتبة المصفوفة (π) إذ ان وجود التكامل المشترك بين سلاسل الزمنية يتطلب إن لا تكون المصفوفة رتبة كاملة $(\mu < r = \pi) < 0$ إذ إن رتبة المصفوفة تظم معلومات الاجل الطويل بين متغيرات السلاسل الزمنية وتمثل أيضاً عدد التوليفات الخطية المستقلة والمستقرة ,ويمكن تحديد التكامل المشترك من عدمه من خلال رتبة المصفوفة .فإذا كانت رتبة المصفوفة (π) تساوي الواحد الصحيح $(Rank \pi = 1)$ فإنه يوجد متجه للتكامل المشترك , وتكون المتغيرات غير متكاملة فيما اذا كانت رتبة المصفوفة هي $(Rank = 0)$ إذ إن جميع هذه المتغيرات تحتوي على جذر الوحدة $(Unit Root)$, أما إذا كانت المصفوفة ذات رتب كاملة فإن جميع المتغيرات ليس لها جذر الوحدة , وفي الحالات الاخرى التي تكون فيها رتب المصفوفة $(1 < Rank < n)$ هنا سيكون عدة متجهات للتكامل المشترك . ويمكن تحديد التكامل المشترك في إطار منهجية جوهانسن- جسيوس من خلال اختبارين يمكن تمثيلهما بالاتي : (الكوساني , 2002: 11)

• اختبار الأثر $Trace test$ $(Trace \lambda)$ والذي يأخذ الصيغة الاتية :

$$Trace = -T \sum_{j=r+1}^n \log(\lambda_j) \dots\dots\dots (2)$$

حيث يرمز T : حجم العينة و r : عدد متجهات التكامل .
 يتم اختبار فرضية العدم ($r=0$) اذا كانت الفرضية البديلة ($r \leq 1$) فأذا كانت قيمة معدل الامكان الأعظم المحسوبة أصغر من قيمة الحرجة تقبل فرضية العدم والتي تعني إن متجهات التكامل المشترك تساوي صفر , أما اذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من الحرجة فتقبل فرضية البديلة والتي تعني أن قيمة المتجهات أكبر من الصفر مما يعني وجود تكامل مشترك بين متغيرات العلاقة .

• اختبار القيمة العظمى (*Maximum Eigenvalues test (Max)*)

والذي يأخذ الصيغة التالية (patterson,2002: 265)

$$Max = -T \log(1-\lambda_j) \dots\dots\dots (3)$$

اذا كانت القيمة المحسوبة لمعدل الامكان الأعظم اكبر من الجدولية (الحرجة) ترفض فرضية العدم ($r=0$) وتقبل الفرضية البديلة ($r = 1$) والتي تنص على وجود متجه واحد على الأقل للتكامل المشترك , والعكس صحيح في حالة قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة .

3-1-5: اختبار السببية (Greanger) (Hamzah, 2004)

أشار *Granger* الى أنه إذا كان هناك سلسلتان زمنيّتان متكاملتان , فلا بد من وجود علاقة سببية باتجاه واحد على الأقل , وحسب مفهوم جرانجر فإنه بافتراض وجود متغيرين X, Y فإن نموذج السببية يستخدم في تحديد ما اذا كانت التغيرات السابقة في المتغير المستقل X تساعد في تفسير التغيرات الحالية في المتغير Y , وفي حالة وجود مثل هذه العلاقة يمكن القول بوجود علاقة سببية نتجة من X الى Y ولمعرفة ما اذا كانت التغيرات في X تسببها التغيرات في Y , يعتمد جرانجر على تباين خطأ التنبؤ (θ) لدراسة السببية فهو يرى أنه هذا التباين كلما كان ضعيف كان المتغير مفسراً تفسيراً جيداً , وبإاءً على ذلك فهو يميز بين أربعة أنواع من السببية

- 1- السببية وحيدة الاتجاه : نقول أن X تسبب Y .
- 2- السببية بتجاهين : وهي تعني أن X تسبب Y و Y تسبب X .
- 3- السببية الآنية : وهي تعني أن القيمة الحالية للمتغير X تسبب القيمة الحالية للمتغير Y .
- 4- السببية المتباطئة : القيم الماضية للمتغير X تسبب القيمة الحاضرة للمتغير Y .

3-2 : نتائج تقدير وتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والبطالة في العراق للمدة

(2017-2004)

3-2-1: متغيرات الدراسة

من أجل اختبار فرضيات الدراسة وتحقيق اهدافها ، تم تحديد المتغير المستقر (الاستثمار الأجنبي) والمتغير التابع (البطالة) وبناء على الاطار النظر للدراسة فإنه يفترض اختبار العلاقة الدالية الاتية :

$$Y=a+\beta x+ui$$

حي يرمز Y الى المتغير التابع الذي يمثل البطالة أما $X1$ الى المتغير المستقل الذي يمثل الاستثمار الأجنبي .

3-2-2: نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة

من نتائج الجدول (3) نجد أن المتغير التابع (UN) غير مستقر بالفرق الأول عند المستوى الاصلي وكذلك بالنسبة للمتغير المستقل (FDI) غير مستقر بالفرق الأول , بعد تحويل البيانات الى ربع سنوية كما في الملحق رقم (1)

جدول (3) اختبار دوكي- فولر الموسع (DF) عند المستوى الأصلي

		UN	FDI
With Constant	t-Statistic=	-2.39	-2.31
	Prob.=	0.16	0.18
With Constant & Trend	t-Statistic=	-2.17	-3.52
	Prob.=	0.46	0.08
Without Constant & Trend	t-Statistic=	-1.7	-2.04
	Prob.=	0.06	0.04
		غير مستقر	غير مستقر

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج 9 Eviews

في حين ان الجدول (4) يتبين منه ان المتغيرات اصبحت مستقرة عند الفرق الثاني عند مستوى معنوية اقل من 0.01% , بالنسبة للمتغير لتدفقات الاستثمار اي أن سلسلة الاستثمار الأجنبي مستقرة ومتكاملة من الدرجة الثانية , و السلسلة الزمنية لمتغير البطالة مستقرة ومتكاملة من الدرجة الثانية عن مستوى معنوية اقل 0.01% .

الجدول (4) ديكي - فولر الفرق الثاني

		UN	FDI
With Constant	t-Statistic=	-4.19	-5.55
	Prob.=	0.01	0.000 ***
With Constant & Trend	t-Statistic=	-3.90	-8.57
	Prob.=	0.06	0.0001 ***
Without Constant & Trend	t-Statistic=	-3.45	-5.76
	Prob.=	0.003	0.000 ***
Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant			

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج 9 Eviews

3-2-3: مصفوفة الارتباط

من خلال نتائج الجدول (5) , يلاحظ ان مصفوفة الارتباط تشير الى وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة بين كل من الاستثمار الأجنبي والبطالة , حيث قدر معامل الارتباط (0.40) والسبب في ذلك أن التدفقات الاستثمارية الاجنبية المباشرة اغلبها في القطاع النفطي وليس في البنية التحتية كما معروف بأن العراق هو اقتصاد ريعي يعتمد على واردات النفط بشكل 97% , كما تميزت بأنها علاقة طردية , وهو يؤكد ما تطرقت اليه الدراسة في شقها التحليلي .

الجدول (5) مصفوفة الارتباط بين الاستثمار الأجنبي و البطالة

FDI	1.00	0.40
UN	0.40	1.00

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج 9 Eviews

3-2-4: نتائج علاقة التكامل المشترك

أوضحت نتائج اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة أن السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق الثاني , وهنا يتم اللجوء الى اختبار (Johansen & Juselius) بهدف معرفة وجود علاقة الأجل بين متغيرات الدراسة , حيث يتميز هذا الاختبار على اختبار انجل- غرانجر للتكامل المشترك , وذلك لتناسبه مع العينات الصغيرة , والاهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف فيما إذا كان هناك تكامل مشترك بين السلسلتين الزمنتين , اي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة ويسمح بوجود توازن في الأجل الطويل على الرغم من وجود اختلال في الأجل القصير (دحماني, 2015: 369) .

جدول (6) اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الأثر (Trace test)

Hypothesized (No. of CE(s	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	.Prob**
None*	0.804180	25.61148	15.49471	0.0011
At most 1*	0.395729	6.044781	3.841466	0.0139

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج 9 Eviews

جدول (7) اختبار التكامل المشترك باستخدام القيمة العظمى (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized (No. of CE(s	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	.Prob**
None*	0.804180	19.56670	14.26460	0.0066
At most 1*	0.395729	6.044781	3.841466	0.0139

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج 9 Eviews

يلاحظ من الجدولين (6-7) ومن خلال استخدام اختبار الأثر والقيمة الذاتية انه يمكن القول بوجود علاقة تكامل من اتجاهين وبالتالي توجد علاقة توازنه طويلة الأجل بين كل من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر والبطالة في العراق وهذا يثبت صحة الفرضية المفروضة , الى جانب أن هذه المتغيرات لا تبعد عن بعضهما

3-2-5: اختبار السببية (Granger)

من الجدول (8) الذي يبين اختبار السببية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة حسب مفهوم جرانجر ، يمكن القول انه توجد علاقة سببية احادية تتجه من متغير البطالة نحو تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر وذلك لان مستوى المعنوية المرافق للاختبار ($0.03 > 0.05$) وبالتالي نرفض فرضية العدم في حين نلاحظ غياب العلاقة السببية التي تتجه من الاستثمار الأجنبي المباشر الى البطالة لان مستوى المعنوية ($0.05 < 0.644$) . ومن هذا نستنتج أن التغيرات في معدلات البطالة تسبق التغيرات في تدفقات الاستثمار الأجنبي في العراق ، او بمعنى آخر فإن معدلات البطالة تساهم مساهمة معنوية في تحسين القدرة التنبئية بمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر ، اذا يمكن القول انه توجد علاقة سببية باتجاه واحد ، وان التغيرات في معدلات البطالة ترجع الى التغيرات في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق.

جدول (8) اختبار سببية (Granger) بين الاستثمار الاجنبي المباشر والبطالة

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob
FDI does not Granger Cause UN	12	0.46021	0.6490
UN does not Granger Cause FDI		5.62006	0.0350

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

الاستنتاجات

1- ان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق بعد عام 2004 تزايدت بسبب رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق، وانفتاح العراق على العالم الخارجي، واصدار قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006، الا ان هذه التدفقات ما زالت متواضعة وضعيفة وغالبيتها في القطاع النفطي، مما ادى الى اعتماد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على النفط مما جعله اقتصاداً ريعياً، حيث يشكل النفط نسبة كبيرة من صادرات العراق حيث تصل الى 97% مما يدل على ضعف القطاعات الاقتصادية الاخرى.

2- بالرغم من صدور العديد من التشريعات والقوانين التي تسمح وتشجع الاستثمار الأجنبي المباشر، الا أن البيئة القانونية تكاد تكون عاجزة عن توفير المناخ الاستثماري بسبب عدم الاستقرار السياسي والامني وحالة الفساد الاداري والمالي، بالإضافة الى ضعف القطاع المصرفي.

3- أن وجود البطالة في الاقتصاد العراقي أدى الى تعميق ظاهرة الركود الاقتصادي , مما شكل عبأ أثقل على كاهل الطبقات ,وضع شريحة مهمة من الناشطين خارج العملية الاقتصادية , وهذا بحد ذاته يعتبر تبديد لاحد مصادر الثروة العراقية والتي بالإمكان استغلالها في عملية تنمية وتطوير الاقتصاد العراقي .

4- أدت البطالة وخاصة بين المؤهلات العالية الى هجرة العديد منهم الى الخارج بحثاً عن عمل , وهذه بحد ذاته تبديد للكفاءات المحلية العراقية التي لا غنه عنها في عملية تطوير الاقتصاد العراقي .

5- من خلال نتائج التقدير وجد هناك علاقة ارتباط ضعيفة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة في العراق وذلك لان اغلب هذه الاستثمارات هي في القطاع النفطي وليس في مشاريع البنية التحتية .

6- ان الاستثمارات الاجنبية يمكن ان تكون سلاح ذو حدين ففي الوقت الذي تمكن من النهوض بواقع الاقتصاد العراقي فقد تكون عاملاً معرقلاً اذا سيء استخدامها وبناء مفردات عقودها بشكل لا يخضع للمصلحة الوطنية العليا من قبل المفاوض العراقي.

التوصيات

1- يجب على صانع القرار افساح المجال للاستثمار الاجنبي المباشر من خلال تفعيل قانون الاستثمار والعمل بمبدأ الشفافية والقضاء على الروتين ومحاربة الفساد الاداري والمالي, والعمل على تحقيق الاستقرار الامني ووقف النزاعات والصراعات السياسية والمحاصصة الحزبية كون هذه الامور من العوامل المحددة لمناخ الاستثمار .

2- تشجيع واجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفق ضوابط تلائم ظروف الاقتصاد العراقي من اجل استيعاب اكبر عدد ممكن من العاطلين عن العمل في العراق, والاهتمام بالتشريعات القانونية التي تجعل المستثمر يشعر بالاطمئنان على استثماراته، وذلك من خلال تفعيل الجانب القضائي وسرعة استجابته للمستثمر حين يلجأ إليه.

3- توجيه النسبة الكبرى من التخصيصات الاستثمارية لدعم القطاعات السلعية الأساسية وبخاصة في الزراعة والصناعة ومشروعات البنية التحتية والكهرباء والمياه كخطوة لتوفير فرص عمل للعاطلين عن العمل .

- 4- إقامة مناطق حرة في العراق لدورها في التأثير على قرار الاستثمار الاجنبي، والترويج للقطاعات الاقتصادية الاخرى مثل الزراعة والصناعة والسياحة عن طريق الندوات والمؤتمرات الداخلية والخارجية.
- 5- يجب اجتياز حاجز (المحرمات) الخاص بالخوف من الاستثمار الاجنبي فالاقتصاد العراقي يعاني العزلة والانقطاع عن التطورات العالمية سيما التكنولوجية ، لذلك ينبغي الاستفادة من مزايا الاستثمار الاجنبي المباشر .

المصادر

المصادر باللغة العربية

- 1- ابو بكر محمد، مميزات النفط العراقي الجاذبة للاستثمار، العراق، مقال في جريدة الاتحاد، العدد 35 ، 2009.
- 2- ابو قحف ، عبد السلام ، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية ، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2003.
- 3- جانفي، يعقوب علي ، علم الدين عبد الله بانقا ، تقيم التجربة السودانية في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر وانعكاسها على الوضع الاقتصادي ، شرم الشيخ ، 2006.
- 4- الدحماني ، نور الهدى ، دور سوق الأوراق المالية في النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد السابع والثلاثون، فلسطين ، 2015.
- 5- رشوان ، احمد حسين عبد الحميد ، أزمات الشباب والبطالة ، الاسكندرية ، دار التعليم الجامعي ، 2015.
- 6- الزغبى، د.هيثم ، اسس ومبادئ الاقتصاد الكلي ، الطبعة الاولى ، عمان ، دار الفكر ، 2000.
- 7- الشعراوي، سمير مصطفى، مقدمة في التحليل الحديث للسلاسل الزمنية ، كلية العلوم جامعة الملك عبد العزيز ، جدة، الطبعة الأولى ، 2005.
- 8- الشمري ، د. خالد توفيق ، مدخل في علم الاقتصاد، التحليل الجزئي والكلي ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ، 2009.
- 9- عبد القادر بسيد متولى، اشتقاق نموذج تصحيح الخطأ من اختبار التكامل المشترك المتساوي لجوهانسن، اطار نظري ومثال تطبيقي باستخدام برنامج EViews.5، 2007 .

- 10- العبدلي, عايد , تقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية دراسة تحليلية قياسية , مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي , بجامعة الأزهر , السنة التاسعة , العدد 27 , 2005.
- 11- عطية , عبد القادر محمد عبد القادر , الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق , مصر , 2004 .
- 12- عمران , ستار جبار دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية اقتصاديات الدول النامية للفترة من 2003 - 2010 , مجلة الادارة والاقتصاد, الجامعة المستنصرية , العدد 95 , 2013 .
- 13- العيسى . نزار سعد الدين وابراهيم سليمان قطف , الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات , الطبعة الاولى , دار الحامد للنشر والتوزيع , عمان , 2006 .
- 14- القدير , خالد بن حمد بن عبد الله , العلاقة بين كمية النقود والنتائج المحلي الاجمالي في دولة قطر دراسة تطبيقية باستخدام التكامل المشترك والعلاقة السببية , جامعة الملك سعود , 2007.
- 15- القريشي, د. مدحت , اقتصاديات العمل, دار وائل للنشر , ط1, عمان , 2007 .
- 16- كريم , علي , الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في تنمية وتطوير قطاع النفط العراقي , مجلة كلية الادارة والاقتصاد, جامعة كربلاء, العدد 12 , 2012.
- 17- الكوساني , ممدوح الخطيب , تصحيح الخطأ والتكامل المشترك والطلب على الواردات في المملكة العربية السعودية, مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية , المجلد 18 , 2002 .
- 18- محمد, احمد سلطان , اختبار استقراريه السلاسل الزمنية للبيانات المقطعية الخاصة بالمنشأة الصناعية الكبرى في العراق , مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية , المجلد 19, العدد 70 , 2011.
- 19- وزارة التخطيط , الجهاز المركزي نشرات السنوية 2004-2017.

المصادر الأجنبية

- 1- ARDIC S. et MIGNON V. ,(2002) "Econométrie des séries temporelles macroéconomiques et financières" Ed. Economica-Paris.
- 2- Hamzah, Mohamad, How Lee, Cooper Ramin (2004), Relationship between Macroeconomic Variables and Stock Market Indices: Cointegration Evidence from Stock
- 3- Patterson, K. , " An Introduction to Applied Econometrics: A Time Series Approach ". Palgrave, New York, 2002.
- 4- UNCTAD,World Invesment Report, 2004-2018
- 5- unctad , Investment regimes in the Arab world Issues and policies UNITED NATIONS . New York and Geneva . 2000 .
- 6- V.terpstra, international marketing, Tokyo: holt-sounders 1981.

الملحق (1) البيانات الربع سنوية لمتغيرات الدراسة

X	Y	
90	28.1	2004Q1
196.25	27.775	2004Q2
302.5	27.45	2004Q3
408.75	27.125	2004Q4
515	26.8	2005Q1
482	24.575	2005Q2
449	22.35	2005Q3
416	20.125	2005Q4
383	17.9	2006Q1
530.25	17.8	2006Q2
677.5	17.7	2006Q3
824.75	17.6	2006Q4
972	17.5	2007Q1
729.464	17.05	2007Q2
486.928	16.6	2007Q3
244.392	16.15	2007Q4
1.856	15.7	2008Q1
1.7915	15.61	2008Q2
1.727	15.52	2008Q3
1.6625	15.43	2008Q4
1.598	15.34	2009Q1
1.5475	14.28	2009Q2
1.497	13.22	2009Q3
1.4465	12.16	2009Q4
1.396	11.1	2010Q1
1.5175	11.075	2010Q2
1.639	11.05	2010Q3
1.7605	11.025	2010Q4
1.882	11	2011Q1
2.2615	11.025	2011Q2
2.641	11.05	2011Q3
3.0205	11.075	2011Q4
3.4	11.1	2012Q1
3.33	11.325	2012Q2
3.26	11.55	2012Q3

3.19	11.775	2012Q4
3.12	12	2013Q1
4.884	11.38	2013Q2
6.648	10.76	2013Q3
8.412	10.14	2013Q4
10.176	9.52	2014Q1
9.5255	11.165	2014Q2
8.875	12.81	2014Q3
8.2245	14.455	2014Q4
7.574	16.1	2015Q1
7.2445	17.15	2015Q2
6.915	18.2	2015Q3
6.5855	19.25	2015Q4
6.256	20.3	2016Q1
5.95	17.975	2016Q2
5.644	15.65	2016Q3
5.338	13.325	2016Q4
5.032	11	2017Q1
NA	NA	2017Q2
NA	NA	2017Q3
NA	NA	2017Q4